الشقي المدلل

للفيلسوف الروسي « تولستوي »

بقلم الأديب فخري شهاب السعيدي

كانت تقوم على شاطئ البحر الأبيض ، وقريباً من الحدود الفرنسية الايطالية مملكة صغيرة اسمها «مملكة موناكو» ؛ ولعل لكثير من المدن أن تختال على هذه المملكة بوفرة نفوسها وازدحام سكانها ، فان أهالي هذه المملكة ما كانوا يتجاوزون سبعة آلاف ! وعلى أنه لو قسمت بينهم أراضي المملكة جميعاً لما أصاب المواطن الواحد منهم فدانا ! ومع ذلك كله فقد كان لهذه المملكة ملك حقيقي له قصر وحاشية ووزراء ، وله أسقف وجيش وقادة !

وعلى أن الجيش لم يكن بالجيش العرمرم الضخم — إذ ما كان عدد أفراده يزيد على الستين — فهو مع ذلك جيش له خطره وأهميته في المحافظة على كيان البلاد ... وكان للحكومة في هذه المملكة ضرائب على الشعب تتقاضاه إياها شأن بقية الحكومات ؛ فضريبة على التبغ وضريبة على الشراب ، وضريبة أخرى غير هاتين على الرؤوس ... ومع أن الشعب كان كعامة شعوب العالم يدمن التدخين ، ويتعاطى الخمور ، إلا أن ضرائب الحكومة من ذلك لم تكن تسد حاجات الأمير ونفقات بلاطه وجيشه ، لو لم تسعفه ضريبة أخرى من مصدر جديد هو لعبة «الروليت»

فقد كان الناس يتقاطرون من أنحاء أوربا ليقامروا هناك في دار القمار ، وسواء أربح اللاعبون أم كانوا من الخاسرين فان لصاحب الدار حصته المعروفة من المال . وكان يجتمع له بهذا مال كثير يكون النصيب الأوفر منه للأمير ... وتضخم أرباح الأمير من هذه اللعبة مرجعه أن دار القمار هذه هي الوحيدة من نوعها في أرجاء أوربا كلها ؛ وإذ كان أمراء الألمان قد منعوا من إقامة أمثال هذه البيوت في بلادهم لما يقع فيها من حوادث الأجرام والأضرار الناتجة عن خسارة بعض اللاعبين ومقامراتهم ومضاربتهم وانتهائهم عند نزول الكارثة بهم إلى الانتحار بالرصاص ؛ وإذ كان أمير « موناكو » غير متقيد ولا تابع لسلطة من التي يطيعها أمراء الألمان فقد ألغيت دور القمار عند أولئك وبقيت داره هذه الوحيدة في أوربا التي لا قدرة لأحد أن يتعرض لها بشيء ؛ وظل هو محتكراً هذه الأرباح

وكذلك كان الناس يفدون على « موناكو » ليقامروا فتارة يخسرون وأخرى يربحون ، أما الأمير فليس له في كلتا الحالتين سوى الربح ... وعلى أن

(*) أصل العنوان لم يكن بالأنكليزية كما أثبتناه وإنما كان معناه الحرفي « عزيز جدا » (Too Dear) غير أن سياق القصة ومعناها أجدر بهذا العنوان الذي لا زاه في نظرنا مخالفاً لرأي واضع القصة . والقصة بعد هذا مما اقتبسه الفيلسوف عن القصصي الفرنسي (موباسان)

أمير (مونا كو) كان عليا بالمثل القائل : « ليس من نتائج أعمال النزاهة والشرف تشييد شوامخ القصور . » وعلى أنه كان عارفاً بأن اليسر ليس من مشرفات الأعمال فانه لم يجد بداً من إبقاء نظام اليسر على وضعه ليسد حاجاته ، وليعيش عيشة يرضاها ؛ فكان يقيم الحفلات ويولم الولائم ، ويظهر للناس بمظهر الأبهة التي يعهدونها في قصور الملوك .. وكان يمنح المنح ، ويجزل الهبات ، ويشكل اللجان ، ويشرع النظم وينشئ المحاكم ... وكان يعرض الجيش ويطوف بأنحاء المملكة ، ويفعل فعل غيره من الملوك ، ولكن في صورة مصغرة كنسبة مملكته المصغرة إلى بقية الممالك ! !

* * *

وكان أهل (مونا كو) معروفين بالسماحة ولين العريكة ، فليس بينهم مجرم ولا سفاح ، حتى حدثت منذ سنوات مضت جريمة قتل كانت الأولى في تاريخ هذه المملكة ؛ فاجتمع لها القضاة في يوم مشهود ليتداولوا في شؤون هذه القضية وفق أصول العدل والانصاف . وكان ذلك الحفل المهيب يضم رجال القانون من محامين وقضاة ومحلفين ومدعين عامين . وقد ظلوا يتدارسون نصوص القانون ، ويؤولونها ، ويذهبون في تفسيرها المذاهب حتى أصدروا حكم الاعدام على ذلك القاتل وفق إحدى مواد القانون ! وحمل القرار من بعد ذلك إلى الأمير ، فقرأه وأصدر الأمر بالموافقة على ما يرتأون !

على أن مشكلة واحدة بقيت لتنفيذ الحكم ، إذ لم يكن في المملكة مقصلة ولا كان بها جلاد ! فبحث الوزراء المشكلة وقرروا أن يفاوضوا الحكومة الفرنسية في أمر إعارتهم مقصلة وجلاداً لتنفيذ حكم الاعدام ، وطلبوا منها معرفة ما يقتضيهم ذلك من الأجور . ثم أرسلوا بالكتاب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

وبعد أسبوع ورد جواب الرئيس قائلاً « إن تكاليف إرسال مقصلة وجلاد تبلغ ستة عشر ألفاً من الفرنكات . » وعرض هذا على الأمير فعجب من استحالة قطع رأس هذا الأثيم إلا بهذا المبلغ الجسيم الذي لا تقوم بشيء منه حياته ! ثم طلب التفتيش عن طريقة أرخص لا ترهق الأهلين بضريبة جديدة يجبرون عليها ، وربما كان من ذلك ثورة جامحة تندلع ألسنتها فتطغى على الأمن في البلاد !

... ودعي مجلس الوزراء للبحث في هذه المشكلة من جديد ... وعندئذ قرر المجلس إرسال طلب آخر إلى ملك إيطاليا . ذلك بأن حكومة فرنسا جمهورية لا ترعى الود المتبادل بين الملوك ؛ وليس أمر ملك إيطاليا كذلك ، فانه — ولا شك — سيرعى حرمة الزمالة التي تربطه بالأمير فيتساهل معه . وعلى هذا فقد كتبت رسالة في هذا الغرض وأرسلت ، فجاء الجواب : « إن من دواعي غبطة الحكومة الايطالية تجهيز جارتها بالمقصلة والجلاد مقابل اثني عشر ألفاً من الفرنكات ضمنها تكاليف الارسال والاعادة » وهذا الأجر وإن كان أقل من سابقه إلا أن المجرم لا يستحق صرف هذا المبلغ

عليه ، وتكليف الرعية بأن يدفع كل فرد منها نرنكين :

وهكذا دعى المجلس ثالثة للاجتماع فتداول أعضاؤه الأمر ، وتناقشوا فى المعضلة لعلهم يهتدون إلى طريقة رخيصة فى قتل هذا المجرم . فقال قائلهم : أو لا يمكن تكليف أحد من الجند بقطع رقبة هذا الأثيم ؟ وليكن ذلك كيفما اتفق إذ المهم أن يموت ! فدعى لذلك قائد الجيش وألقى عليه السؤال ، فجمع هذا جنده وسألهم : أى استطاعة أحدكم تنفيذ المهمة ؟ غير أنهم لم يجيبوه ولم يرتضوا ذلك منه ، وقالوا له : « إن ذلك ليس من شأننا — نحن — ولا كان مما سبق أن دربنا عليه ! »

هنالك فكر الوزراء وتذاكروا فأجمعوا أمرهم على تفويض النظر فى القضية إلى لجنتين عليا ودنيا ، وأخيراً تم القرار على الاستعاضة عن حكم الاعدام بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة . وكان الأمير بهذا يستطيع أن يرى الرعية رأفته ورقة قلبه ، كما أن تلك الطريقة كانت أرخص العقوبات جميعاً ! ووافق الأمير على الحكم الأخير وأوشك التنفيذ أن يتم لولا أن قامت أزمة جديدة تلك هى أزمة إيجاد سجن يقضى فيه هذا السجين حياته . على أنهم أخيراً وفقوا إلى إيجاد غرفة لاقامته ووكلوا به سجاناً يتولى أمر حراسته وإطعامه من مطبخ القصر

ظل السجين فى محبسه تتعاقب عليه الشهور حتى اكتملت عليه سنة تماماً ؛ ولكن بينا كان

مجموعات الرساله

تباع مجموعات الرسالة مجلدة بالأثمان الآتية

٥٠ السنة الأولى فى مجلد واحد

٧٠ كل من السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة فى مجلدين

وذلك عدا أجرة البريد وقدرها خمسة قروش فى الداخل وعشرة قروش في السودان وعشرون قرشاً فى الخارج عن كل مجلد

المجموعة الأولى للرواية

١٥٣٦ صفحة

فيها النص الكامل لكتاب اعترافات فتى العصر لموسيه ، والأوذيسة لهوميروس ، ومذكرات نائب فى الأرياف لتوفيق الحكيم ، وثلاث مسرحيات كبيرة و ١١٦ قصة من روائع القصص بين موضوعة ومنقولة .

الثمن ٣٤ قرشاً مجلدة فى جزءين

و ٢٤ قرشاً بدون تجليد

خلاف أجرة البريد

الأمير يفحص ميزانية الدولة ويقلب فيها نظره لاحظ أن فيها باباً جديداً من النفقة : تلك هي نفقات سجن هذا المجرم الشقي ، ولم تكن هذه بالنفقات اليسيرة البسيطة ، ولا كانت بالسهلة القليلة ، وإنما كانت شديدة الكلفة ثقيلة الوطأة على ميزانية الدولة ! فقد كان للمجرم هذا حارس يمنعه من الهرب ، ورجل غيره يتولى أمر إطعامه ! وفي هذا السبيل صرفت ستمائة فرنك من ميزانية الدولة هذا العام ! والأدهى من ذلك أن الرجل في ميعة الشباب ، صحيح البدن معافى ، ولربما امتد به العمر إلى خمسين من السنين ! ولو حسب المرء للمسألة هذا الحساب لم يجدها بالسهولة التي كان يتصور . . . وعلى ذلك فقد جمع الأمير وزراءه وقال لهم : « إن عليكم أن تكتشفوا طريقة غير هذه تكون أخف مؤونة وأقل منها نفقة ، فهذه التي اتبعتموها باهظة ! لا قبل لنا بها ! »

وتداول الوزراء الأمر بينهم حتى اهتدى أحدهم إلى فكرة فقال لاخوانه : « أيها السادة ، إن من المعقول — في نظري — أن نفصل الحارس فنقتصد نفقاته . غير أن وزيراً آخر اعترض عليه قائلاً : « إن الرجل سيهرب إن لم يجد من يحرسه . » هنا لك رد عليه صاحبه : إن ذلك ما يريدون إذ لا يهمهم هربه شيئاً !

وتم على ذلك الاتفاق . فرفعوا إلى الأمير تقريراً يشرحون له الأمر فوافقهم على ما رتأوا . وفصل الحارس عن عمله وظل جماعة الوزراء يرتقبون المآل حتى جاء موعد الغداء واشتد بالسجين الجوع ، فخرج بعد أن طال ارتقابه لحارسه حتى يئس منه — إلى مطبخ القصر وأخذ طعامه منه وعاد إلى غرفته وأغلق على نفسه الباب ! وعاد في اليوم التالي فكرر ما صنع بالأمس في الوقت المعين المحدود ؛ وهكذا قبل السجين هذا العناء الجديد ، دون أن تخطر له فكرة الهرب من هذا السجن على بال !

وإذاً فما ترى الوزراء فاعلين ؟

هنا لك اجتمعوا وبحثوا المشكلة من جديد فقر رأيهم أن يصارحوه عدم رغبتهم في بقائه أبداً ، فاستدعاه (وزير العدل) إليه وسأله :

— ما بالك لم تهرب وليس عليك حارس يمنعك ؟ إذهب حيث شئت فلن يعنى بذلك الأمير . فأجاب الرجل : — لعلي أستطيع أن أقول إن الأمير لا يعنيه ، ولكن أين المأوى الذي آوى إليه ؟ ولا حيلة لي في الحصول على قوتي وقد وسمتموني بأشنع الصفات بأحكامكم التي أصدرتم علي . وهؤلاء الناس لن يأمنوني بعد الآن على شيء . ذلك إلى أني اعتدت حياة الكسل والخمول فانحطت بالتدريج . لقد أسأتم إلي حقاً ، فقد كنتم أصدرتم الحكم على بالاعدام فلم تنفذوه ؛ ثم استعضتم عن ذلك بحكم الأشغال المؤبدة الشاقة وعينتم لذلك حارساً كان يأتيني بطعامي ، غير أنكم — بعد برهة من الزمن — عزلتموه فاضطررت إلى الذهاب بنفسي إلى المطبخ للحصول على ما يكفيني من الطعام . ثم إنكم — بعد ذلك — تريدونني على الفرار ! كلا يا سيدي

كل شيء يصح وليس إلى ما تريدونني عليه من سبيل! اصنعوا ما بدا لكم وافعلوا بي ما حلا لكم غير أني لن ألوذ بالفرار قط!

إذاً فكيف؟

واجتمع مجلس الوزراء يبحث المعضلة بحثاً جدياً حاسماً، ولكنهم احتاروا فيما يقررون! وترددوا في اختيار النهج الذي يرون اتباع السير عليه ... إن الرجل لن يبرح الديار أبداً. وفكروا واحتالوا فما وجدوا غير منح الرجل (معاشاً) يكفل لهم الخلاص منه! وأنهوا الحل الأخير إلى الأمير قائلين: إنه ليس من حل خير من هذا الذي ارتأوه، وهو أن يمنح الشقي معاشاً يقيهم أذاه، ويبعده عنهم؛ فأقر الأمير رأيهم مرغماً وتقرر للمجرم الشقي معاشاً سنوياً قدره (٦٠٠) فرنك فلما أخذ في ذلك رأيه أجاب:

— أما الآن فقد طاب الفرار! على أن تلزموا أنفسكم دفعه إلى بانتظام.

وهكذا حسمت المشكلة. وأخذ الشقي ثلث جرايته مقدماً وغادر المملكة إلى مسيرة ربع ساعة بالقطار!! ونزل قرية ابتاع فيها أرضاً بالقرب من حدود بلاده وزرعها متجراً بثمارها وغلاتها وعاش في راحة واطمئنان. وكان كلما حان موعد معاشه ذهب فاستلمه ثم اتجه إلى مائدة القمار فقامر عليها بفرنكين أو ثلاثة مكتفياً بهذا القدر اليسير ورجع إلى مهجره يستأنف حياة الدعة والراحة.

ولعل من حسن طالعه أنه لم يرتكب جريمته الأولى في قطر آخر ترخص فيه أثمان قطع الرقاب وتقل فيه تكاليف الايداع في أعماق السجون مدى الحياة!!

فتحي شهاب السعيدي

الفصول والغايات

للفيلسوف الشاعر الكاتب

ابي العلاء المعري

طرفة من روائع الأدب العربي في طريقته، وفي أسلوبه، وفي معانيه. وهو الذي قال فيه ناقدو أبي العلاء إنه عارض به القرآن. ظل طول هذه القرون مفقوداً حتى طبع لأول مرة في القاهرة وصدر منذ قليل

صححه وشرحه وطبعه الأستاذ

محمود حسن نازلي

ثمنه ثلاثون قرشاً غير أجرة البريد

ويطلب بالجملة من إدارة مجلة الرسالة

ويباع في جميع المكاتب الشهيرة

رفائيل

لشاعر الحب والجمال لامرتين

مترجمة بقلم

أحمد حسن الزيات

تطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر

ومن إدارة «الرسالة»

الثمن ١٢ قرشاً